

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحقيقه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الأميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي والجماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لالف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبية الساحقة) هو أيضاً. بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتصرّكات ضدها وضد مصالحها. و«المارينز» الأميركي هو «المخلص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللعنان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يريده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

وإذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعته» الجديدة، ستكون عرضة للانهايار والزوال، ولن يمنع شيء على الإطلاق عودة موجة العداء لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و«رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الزهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و«الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن. ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتريح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيحيي ذكره، لكنها تريح في لبنان استعداداً منذ الآن — رسمياً وشعبياً — لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن مالم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية. من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الآخرين التي أنشأتها إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيؤدي — إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أممي أو ماشابه — وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد الانتشار السريع في المنطقة، كما سيؤدي أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدى وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.